الأمم المتحدة

A/69/818–S/2015/174

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٢٩ من جدول الأعمال
تقرير لجنة بناء السلام

مجلس الأمن
السنة السبعون

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة لكي يتسنى لها إجراء مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. ويقدم التقرير أيضا إلى المجلس عملا بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥) ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة الثامنة للجنة، الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ – ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧/٦٥ واتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٤٧ (٢٠١٠)، وهما قراران متطابقان، وطلبا إلى اللجنة، في جملة أمور، أن تبيّن في تقاريرها السنوية مدى التقدم المحرز في تفعيل التوصيات ذات الصلة بالموضوع الواردة في تقرير الميسرين المشاركين الصادر عام ٢٠١٠ عن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (A/64/868-S/2010/393، المرفق). وبدأت اللجنة، اعتبارا من تقريرها عن دورتها السادسة، تعرض في التقارير التي تعدها عن سياساتها وأنشطتها القطرية لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالموضوع المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠. وقد انعكس هذا التطور في التقريرين السابقين، سواء من حيث المحتوى أو من حيث الشكل، إذ ركز التقريران أكثر على أداء المهام الرئيسية في السياقات القطرية المحددة، وعلى الدور الذي

170315 170315 15-03964 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تضطلع به الدول الأعضاء، والروابط القائمة مع الأجهزة الأم، والمواضيع التي تناولتها اللجنة بالبحث.

٣ - وعلى النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن المتطابقين ٦٥/٧ و ١٩٤٧ (٢٠١٠)، يجري الجهازان استعراضا شاملا آخر لهيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥. ويتضمن هذا التقرير النتائج التي استخلصتها اللجنة من أعمالها التحضيرية الأولية لهذا الاستعراض، مستلهمة الدروس المستفادة من تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠. وتعكس النتائج كذلك طموحات الدول الأعضاء وتوقعاتها من استعراض عام ٢٠١٥.

٤ - لقد قررت اللجنة في تقريرها عن أعمال دورتها السابعة (A/68/729-S/2014/67) عقد دورة سنوية لإحياء ذكرى ”يوم بناء السلام“[(١)]، ولتوثيق التفاعل والحوار بين الجهات المختصة في نيويورك وعواصم الدول الأعضاء بشأن التحديات الرئيسية التي تعترض بناء السلام على الصعيد الدولي. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن نتائج الدورة السنوية الأولى التي عُقدت في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وما يُتوخى القيام به لمتابعة تلك النتائج.

ثانيا - عمل اللجنة

٥ - واصلت اللجنة، من خلال تشكيلاتها القطرية ودورها الاستشاري الأوسع نطاقا في مجال السياسات، الاضطلاع بمهامها الأساسية الثلاث المتمثلة في الدعوة والمواكبة وإدامة الاهتمام، وتعبئة الموارد وإقامة الشراكات، وتحقيق الاتساق. ومضت اللجنة في تعزيز الروابط على المستوى القطري مع العمل البرنامجي الذي يقوم به صندوق بناء السلام. ومن مسارات العمل الجديدة عقد الدورة السنوية التي تناولت الدعم والاستراتيجيات الدوليين اللازمين للنهوض بجهود تعبئة الموارد المحلية في البلدان الخارجة من النزاع.

ألف - لمحة عامة عن المسائل الواردة في جدول الأعمال المستقبلي لعام ٢٠١٤

٦ - حددت اللجنة في أثناء متابعتها لجدول أعمالها المستقبلي لعام ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢) ثلاثة مجالات من مجالات التركيز، وهي: (أ) التحضير لأول دورة سنوية لها وعقدها؛ (ب) التحضير المسبق لاستعراض عام ٢٠١٥؛ (ج) مراعاة الخصوصيات الإقليمية في أعمال اللجنة. وبالموازاة مع ذلك، مضت اللجنة في عملها على الصعيد القطري من خلال مواصلتها التركيز على مهامها الأساسية الثلاث.

(١) انظر إعلان اللجنة المعنون ”بناء السلام: السبيل إلى السلام والأمن المستدامين“ (PBC/6/OC/6، الفقرة ١٤).

٧ - وبالنظر إلى مأساة تفشي وباء الإيبولا في ثلاثة بلدان من البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وهي غينيا وليبريا وسيراليون، اضطرت اللجنة إلى تحويل مجال التركيز في عملها نحو دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى لمكافحة هذا المرض. وعقدت اللجنة اجتماعات منتظمة لتركيز الاهتمام الدولي على ضرورة العمل لتفادي تحول الوباء إلى خطر طويل الأمد يهدد التقدم المحرز في البلدان الثلاثة على درب السلام المستدام والتنمية الشاملة للجميع.

باء - الدعوة والمواكبة وإدامة الاهتمام

٨ - عملت اللجنة على تركيز اهتمامها بوجه خاص على بناء المؤسسات والتماسك الاجتماعي في جميع مداولاتها، إدراكا منها أن خطر الانتكاس يكون مرتفعا متى كانت المؤسسات الوطنية ضعيفة أو على قدر غير كاف من التطور. واللجنة، بوصفها هيئة حكومية دولية، توجد في وضع يمكنها من الاستفادة من الوزن الاعتباري الجماعي لأعضائها لتركيز الانتباه على التحديات التي لا تزال تعترض عملية السلام في أي بلد من البلدان. وأهم ما يكون هذا الدور في الفترات الانتقالية وعند تخفيض قوام بعثات الأمم المتحدة.

٩ - ففي بوروندي، شاركت اللجنة بنشاط في الفريق التوجيهي الذي أشرف على التخطيط لنقل المسؤوليات من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، ويرأس الفريق التوجيهي هذا وزير الخارجية والممثل الخاص للأمين العام. وبمشاركتها تلك، عملت اللجنة كي لا يكون لسحب مكتب الأمم المتحدة التدريجي أثر سلبي على التقدم الذي أحرزه البلد نحو تحقيق السلام المستدام، ولكي لا يؤدي ذلك إلى ظهور ثغرات في اهتمام المجتمع الدولي والتزامه بتوطيد السلام في بوروندي. وأطلعت اللجنة مجلس الأمن فيما قدمته له من إحاطات على ما أتيح في المرحلة الانتقالية من فرص وما أثير من شواغل. ولما كانت الثقة معدومة بين حكومة بوروندي وبعض الأحزاب السياسية، ناهيك عن تزايد عدد الحوادث الأمنية التي يتورط فيها شبان ممن لهم صلة بالأحزاب السياسية، أصبحت اللجنة منبرا يعرب من خلاله أعضاء المجتمع الدولي عن القلق إزاء خطر الاستقطاب السياسي والعنف المرتكب بدوافع سياسية. وفي الوقت نفسه، سعت اللجنة إلى إبقاء اهتمام أعضاء المجلس منصبا على التطورات الجارية في بوروندي، حيث عملت عن كثب مع الممثل الخاص للأمين العام على موافاة المجلس بانتظام بمستجدات الأحداث وما يتعلق بذلك من مواد ومشورة حتى يتمكن المجلس من أن يدير على أفضل وجه هذه الفترة العصيبة التي اتسمت بانعدام الثقة وكثرة الحوادث الأمنية.

١٠ - وخلال الزيارة التي قام بها رئيس تشكيلة بوروندي إلى البلد في أواخر أيار/مايو، اتفقت اللجنة مع الحكومة على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة مع شركائها الدوليين الرئيسيين بهدف المساعدة على تحديد الالتزامات المتبادلة المتفق عليها في مؤتمر الشركاء الذي عُقد في جنيف في عام ٢٠١٢، ولوضع أفضل الاستعدادات لمواجهة التحديات التي قد تنشأ بعد انسحاب مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وستستفيد اللجنة من النتائج التي سيسفر عنها اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بوجومبورا في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لتركز تعاونها مع بوروندي على العمليات والتدابير التي لا غنى عنها لتكون انتخابات عام ٢٠١٥ ناجحة وديمقراطية، وعلى مواصلة تعزيز التماسك الاجتماعي، والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية التابعة للحكومة.

١١ - وفي أعقاب سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في آذار/مارس، دعت اللجنة المجتمع الدولي إلى أن يبقى ملتزما بدعم الجهود التي تبذلها سيراليون لكفالة استدامة السلام. وفي ضوء وصول وباء الإيبولا إلى سيراليون في أيار/مايو، اضطرت اللجنة إلى إعادة النظر في عملها. فبدلاً من أن تخفض اللجنة أنشطتها، وفقا لما أوصى به مجلس الأمن، وجهت اهتمامها إلى ما يمكن أن ينجم عن هذا الوباء من أثر على الاستقرار المؤسسي والسياسي.

١٢ - وفي غينيا، وجهت اللجنة اهتمامها خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو تحديد الفرص المتاحة لمواكبة البرلمان الجديد وتدعيم قدرته، باعتباره عنصرا أساسيا من الجهود التي يبذلها البلد لتوطيد السلام والديمقراطية. وأوفِدت بعثة مشتركة إلى كوناكري، باسم اللجنة، مؤلفة من مكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واثنين من الشركاء من خارج الأمم المتحدة، هما معهد تعزيز الديمقراطيات الوطنية ورابطة البرلمانيين الأوروبيين المساندين لأفريقيا، سعيا إلى تحديد الآليات السياسية والبرنامجية الكفيلة بدعم البرلمان الجديد. وسافر وزير حقوق الإنسان والحريات المدنية الغيني، الذي يعمل أيضا منسقا سياسيا للتشكيلة القطرية، متوجها إلى نيويورك في حزيران/يونيه لكي يخاطب اللجنة في دورتها السنوية بوصفه المتكلم الرئيسي. وخاطب التشكيلة القطرية أيضا في جلسة غير رسمية عرض خلالها أولويات غينيا في مجالي بناء السلام وحقوق الإنسان، وتبادل وجهات النظر مع أعضاء التشكيلة القطرية.

١٣ - وفي ليبريا، كان أداء اللجنة في مجالات الدعوة والمواكبة وإدامة الاهتمام مختلفا عن أدائها في بوروندي وسيراليون. فقد ظلت الصعوبات المالية وعدم كفاية الدخل الوطني يعرقلان التقدم في مجالي إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون. ولم يُحرز سوى تقدم محدود

نحو تنفيذ خريطة طريق المصالحة التي وضعتها حكومة ليبريا. وفي هذا السياق، نادت اللجنة بزيادة الحكومة من التزامها بإصلاح العدالة والأمن، ومن تولي زمام المبادرة فيهما، لا سيما في ضوء ما هو مقرر من انسحاب لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وشجعت اللجنة الحكومة أيضا على العمل على زيادة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، في عملية المصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة، في شراكة وثيقة مع الحكومة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بتشجيع الحوار المستمر بشأن القضايا الجنسانية. وشجعت أيضا على زيادة الموارد المرصودة من صندوق بناء السلام للقضايا الجنسانية. ونتيجة لذلك، توجد ليبريا من ضمن البلدان التي تفوق فيها مخصصات الصندوق الموجهة للقضايا الجنسانية هدف ١٥ في المائة الذي حدده الأمين العام في تقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466، الفقرة ٣٦). وإدراكا من اللجنة لما تواجهه حكومة ليبريا من شح في الموارد ولأهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لمالية الدولة، سعت اللجنة إلى زيادة الدعم الدولي المقدم في مجالي إدارة الموارد الطبيعية وإدارة النزاعات على الأراضي. وأعطيت تلك الأمور الأولوية لأنها اعتبرت سببا رئيسيا في النزاعات التي شهدها البلد في الماضي. وأكدت اللجنة للجهات المعنية مرارا وتكرارا أهمية إدارة الموارد الطبيعية والمشاكل المتعلقة بالأراضي بطريقة تخدم مصلحة جميع المواطنين. وبطلب من الحكومة واللجنة، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ووزارة داخلية ليبريا ولجنة الأراضي في ليبريا دراسة عن مدى مشاركة المواطنين في إدارة الموارد الطبيعية في البلد، بدعم من مكتب دعم بناء السلام. ومن شأن قيام شراكة في هذا المجال بين اللجنة ومكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي أن يساعد على التوصل إلى استراتيجيات جديدة وإلى حشد الدعم الدولي، الأمر الذي ستكون له أهمية خاصة بعد تعافي البلد من أزمة تفشي الإيبولا وقبل بدء السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

١٤ - وفي غينيا - بيساو، ركزت اللجنة اهتمامها على دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام لتهيئة بيئة سياسية تساعد على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي هذا الصدد، أصدرت اللجنة بيانين صحفيين، في ١٤ و ١٩ أيار/مايو، ترحب فيهما بالطابع السلمي لجولتي الانتخابات اللتين شكلتا نهاية الفترة الانتقالية التي أعقبت التغيير غير الدستوري لنظام الحكم في عام ٢٠١٢. وإضافة إلى الزيارات التي قام بها الرئيس في كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر، أتاحت اللجنة منبرا للممثل الخاص والحكومة الانتقالية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية لتبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن تقدم الأعمال التحضيرية

للانتخابات. ومهد تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيا في وقت لاحق الطريق لاستعادة النظام الدستوري واستئناف الاعتراف الدولي وعودة الشركاء في التنمية إلى التعاون مع البلد. ومن المتوقع أن تواكب اللجنة خطة الحكومة الوطنية التي يتراوح أمدها بين المتوسط والطويل لوضع استراتيجية وطنية لبناء السلام، وكذلك لوضع إطار للالتزامات المتبادلة مع شركاء البلد الإقليميين والدوليين.

١٥ - وأدت مأساة اندلاع النزاع من جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نشوء تحديات في البلد تختلف اختلافاً كبيرا عن التحديات التي كانت سائدة لما كان البلد مدرجا في جدول أعمال اللجنة. واستعيض عن البعثة السياسية الخاصة ببعثة متعددة الأبعاد لحفظ السلام، مع ما يصحب ذلك من زيادة في حضور الجهات الفاعلة الدولية على أرض الميدان. وسعت اللجنة إلى الإبقاء على اهتمام مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء بالحالة الناشئة في البلد من خلال عقد سلسلة من المباحثات مع الزعماء الدينيين والخبراء في شؤون المنطقة وممثلي منظمات المجتمع المدني. وأتاحت اللجنة أيضا منبرا غير رسمي لتبادل المعلومات والمستجدات بين إدارات الأمم المتحدة الرئيسية، والبنك الدولي، وبلدان المنطقة، والشركاء الرئيسيين في التنمية. وفي أعقاب نداء وجهه رئيس الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى اللجنة خلال زيارة أجراها رئيس التشكيلة في شباط/فبراير، قام صندوق بناء السلام والبنك الدولي بضم جهودهما معا من أجل دفع مرتبات الموظفين المدنيين عن الفترة من أيار/مايو إلى نهاية آب/أغسطس، وساهما بذلك في استعادة الخدمات العامة الأساسية في البلد. وفي الوقت نفسه، مثلت التحديات الأمنية والمالية والمؤسسية المستمرة التي تواجهها السلطات الانتقالية تحديات جديدة تعترض قدرة اللجنة على مواكبة العملية الانتقالية في البلد. غير أنه يتوقع أن يفضي اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى الاتفاق على إطار سياسي يمكن أن تحشد له اللجنة الدعم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

جيم - تعبئة الموارد وإقامة الشراكات

١٦ - واصلت اللجنة الاضطلاع بمهمتها في مجال تعبئة الموارد في سياق دورها الأوسع نطاقا في الدعوة والمواكبة والإبقاء على الاهتمام. ولاحظت اللجنة أن الجهات المانحة تزيد مشاركتُها ويتعمق التزامُها في حالات عديدة إذا أُحرز تقدم في الإدارة السلمية للمنافسة السياسية، وفي تحقيق الفعالية والشفافية في الإدارة المالية. وفي الوقت نفسه، ما فتئت اللجنة تزيد من اهتمامها بمجالي سياسة الدولة والسياسات الحكومية الدولية، بما في ذلك توليد الإيرادات المحلية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، الأمر الذي يمكن أن يوفر طرقا

تكميلية لتعبئة الموارد. وترى اللجنة أن من شأن هذا النهج أن يعزز التزامها بتشجيع الملكية الوطنية من خلال زيادة التركيز على قدرة البلد على توليد الموارد المحلية واستخدامها.

١٧ - ففي بوروندي، مثلا، واصلت اللجنة الاستفادة من نتائج مؤتمر الشركاء الذي عُقد في جنيف في عام ٢٠١٢، ومن الشراكة التي تربطها مع البنك الدولي، فاحتفظت بما يجمع الحكومة وشركاءها في التنمية من التزام ببدء حوار بشأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الأوسع نطاقا وبشأن الاحتياجات في مجال التنمية الاقتصادية. ولتجديد الالتزامات السابقة وإعادة بناء الثقة بين البلد وشركائه، شُرع في أيار/مايو في التخطيط لعقد اجتماع مائدة مستديرة في بوجومبورا خلال الزيارتين اللتين قام بهما رئيس تشكيلة بوروندي إلى بوروندي وإلى البنك الدولي.

١٨ - وفي غينيا - بيساو، أتاحت اللجنة منبرا للحكومة الجديدة كي تقدم خططها وأولوياتها، وستعرض هذه الخطط والأولويات في مؤتمر المانحين المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠١٥. وأبدت اللجنة تأييدها للخطط المقدمة من الحكومة المنتخبة حديثا من أجل توضيح الالتزامات القائمة المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية على نحو يكفل استخدام الموارد لتحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة العامة. ومن المفترض أن يمكن هذا الاستعراض البلد من تحسين قدرته على توليد موارد محلية. وتقوم الحكومة الجديدة بإعداد خطة استراتيجية وطنية تحدد فيها رؤية لبناء الدولة من جميع جوانبها، وستعرض الخطة في مؤتمر المانحين. وسيكون المؤتمر فرصة تقنع فيها الحكومة شركاءها بدعم استراتيجيتها التي يتراوح أمدها بين المتوسط والطويل والمتعلقة بتوطيد السلام وتحقيق التنمية. وفي إطار التجاوب مع عمليات التخطيط الحيوية هذه التي تجري بمبادرة وطنية، وكذلك مع التزام الحكومة القوي بالقيام بإصلاحات، يتوقع أن تدعم اللجنة مؤتمر المانحين، بطرق منها بذل المساعي لدى الشركاء الدوليين.

١٩ - وقد حدّت أزمة تفشي الإيبولا من أداء اللجنة لهذه المهمة في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا المدرجة في جدول أعمالها. فليس من اختصاص اللجنة ولا من صلاحياتها العناية بالعمل الطبي الاستعجالي وبالصحة العامة في حالات الطوارئ. وقد سعت اللجنة إلى تعزيز تعاونها مع البنك الدولي وأطراف فاعلة أخرى في ما يتعلق بالتصدي لأزمة تفشي الإيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا، مع التركيز على آثار الأزمة من حيث هشاشة الدولة، وتهديد التماسك الاجتماعي والمؤسسات السياسية. ودعت اللجنة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تقديم إحاطة إعلامية بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة. وكانت الإحاطة الإعلامية فرصة لتسليط الضوء

على الحاجة إلى توسيع نطاق الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة التدهور في النمو الاقتصادي ومالية الدولة، وفي أداء الدولة لمهامها الأساسية في البلدان الثلاثة.

٢٠ - وستواصل اللجنة الاضطلاع بمهامها المتعلقة بتعبئة الموارد من خلال اتباع نهج يجمع بين الدعوة والمواكبة والإبقاء على الاهتمام منصبا على طائفة واسعة من الأمور. ويقوم هذا النهج على الاعتراف بالترابط العميق القائم بين الحكم الرشيد والسياسات الشاملة لجميع الأطياف وتعبئة الموارد. كما يستند إلى دور اللجنة بوصفها منبرا دبلوماسيا وليس أداة لجمع الأموال. إن ما تقوم به اللجنة من أعمال في مجالات الدعوة والإبقاء على الاهتمام وتعبئة الموارد وتحقيق التماسك، أعمال يصب بعضُها في بعض مع مرور الوقت، والعزم معقود للقيام بهذه الأعمال في المستقبل على نحو يساعد في وضع احتياجات البلدان المعنية وأولوياتها في صلب اهتمام المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، وكما يتضح من المناقشة التي دارت في الدورة السنوية، هناك حاجة إلى بناء شراكات قطرية ومواضيعية على نطاق أوسع مع الأمم المتحدة والشركاء من خارج الأمم المتحدة، ولا سيما مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

دال - تحقيق الاتساق

٢١ - لاحظت اللجنة في تقريرها عن دورتها السابقة أنه يمكنها تعزيز الاتساق بين الالتزامات المتعلقة ببناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها من خلال إبرازِ الثغرات الرئيسية في الدعم الدولي المقدم للبلدان الخارجة من النزاعات وتوجيه الانتباه إلى العقبات التي تعترض سبيل تنميتها السياسية والمؤسسية والاقتصادية. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى زيادة التماسك والاتساق في القرارات التي يتخذها أعضاؤها في مجالات المساعدة الثنائية المتصلة ببناء السلام، وإلى متابعة أكثر انتظاما للالتزامات المعرب عنها في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

٢٢ - وفي بوروندي، كثفت اللجنة من جهودها الرامية إلى إشراك الشركاء الإقليميين الرئيسيين، ولا سيما أثناء المدة الوجيزة التي ظهرت فيها توترات سياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسهمت الزيارة التي قام بها رئيس تشكيلة بوروندي إلى رواندا ومقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو، إلى جانب الاجتماعات المتابعة التي تعقدها اللجنة مع جيران بوروندي ودول المنطقة والشركاء الدوليين الرئيسيين، في زيادة الاتساق في الدعم المقدم في وقت زادت فيه حدة التوتر. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنة اتساق المبادرات المتخذة على الصعيد القطري في مجال بناء السلام في بوروندي. فقد عملت اللجنة في إطار شراكة وثيقة مع مكتب دعم بناء السلام لتعزيز الدعم وإيجاد توافق في الآراء على الصعيد

الدولي بشأن الأنشطة البرنامجية المنفذة في البلد بدعم من صندوق بناء السلام. وستكون لهذا التآزر أهمية خاصة في معالجة ما تبقى من مسائل بناء السلام الحاسمة، لا سيما ما يتعلق منها بإجراء الانتخابات المقبلة وقبول نتائجها، وفي الفترة التي ستلي تقليص حجم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٣ - وفي غينيا - بيساو، كان الدعم الإقليمي لإنجاح العملية الانتقالية والالتزام الدولي بتحقيقه واضحين خلال الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وأسهمت اللجنة في الجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام لإبقاء البلدان المجاورة وغيرها من الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على علم بالمستجدات وعلى التزامها بدعم العملية الانتقالية وبإجراء الانتخابات في الوقت المقرر. وتواصل اللجنة التشجيع على تنسيق ومواءمة ما تقدمه دول المنطقة والمنظمات دون الإقليمية والدولية الرئيسية والشركاء في التنمية من دعم لأولويات غينيا - بيساو في مرحلة ما بعد الانتخابات.

٢٤ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ستواصل المنطقة الاضطلاع بدور داعم في إيجاد وتشجيع حل سياسي للأزمة. ويمكن للجنة أن تكمل الجهود التي تبذلها قيادة الأمم المتحدة في أرض الميدان لضمان أن تعمل دول المنطقة والجوار بتنسيق وثيق فيما بينها لدعم الأمن والاستقرار في البلد. وسيأخذ هذا النهج في الحسبان الديناميات الإقليمية والحاجة إلى ضمان التعامل المناسب مع الشواغل والمصالح الأمنية والسياسية للجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الإقليمي.

٢٥ - وفي ليبريا، دعمت اللجنة الجهود التي بذلتها الحكومة والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الثنائيون من أجل تعزيز نهج منسق في بناء القدرات في مجالي العدالة والأمن، بما في ذلك سلسلة كفالة سيادة القانون بأكملها.

الاتساق والجوانب الإقليمية لبناء السلام

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جددت اللجنة التأكيد على أهمية تحقيق مزيد من الاتساق على الصعيد الإقليمي بصفته عاملا رئيسيا في مساعدة البلدان على استدامة السلام وتفادي العودة إلى النزاع. وقد أبرزت التطورات الأخيرة التي شهدتها البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة الدور الحاسم الذي يمكن وينبغي أن تقوم به الدول المجاورة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية بصفتها الجهات الشريكة الأساسية في الحفاظ على زخم العمليات السياسية ومعالجة أسباب عدم الاستقرار. ولذلك زادت اللجنة من

تركيزها خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الإشراك الفعلي لأعضائها الأفريقيين، وخاصة منهم الأعضاء الموجودون في المناطق المجاورة مباشرة للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وركزت اللجنة أيضا على صقل الروابط المؤسسية والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المعنية بهدف معالجة التحديات واستغلال الفرص الخاصة بكل بلد بمزيد من الفعالية.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، أنشأت الدول الأفريقية الأعضاء في اللجنة تجمُّعا سياسيا يهدف إلى بلورة منظور إقليمي لبناء السلام. ويمكن أن يؤدي هذا التجمع دورا حاسما في تحفيز مشاركةٍ أكثر استباقا للأحداث من جانب الأعضاء الأفريقيين والبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة في تشكيل وتوجيه المشورة التي تسديها اللجنة إلى مجلس الأمن، وفي تحقيق مزيد من الاتساق بين السياسات الإقليمية وسياسات الدول الأعضاء عند معالجة احتياجات وشواغل البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

٢٨ - ولاحظت اللجنة في دورتها السنوية المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه وفي غيرها من الاجتماعات الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بهدف التصدي للتحديات التي تطرحها التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. ولمواجهة هذا التحدي، سيكون من الضروري اتباع نهج إقليمي يقوم على أسس منها المساعدة التقنية وتبادل الخبرات بين البلدان الأفريقية. وهذا مجال يمكن للشراكة بين اللجنة والاتحاد الأفريقي أن تسهم في تطوير السياسات المتعلقة به تدريجيا على المستوى العالمي من خلال المنتديات الحكومية الدولية المعنية.

٢٩ - وبغية النهوض بتعاون اللجنة وتنسيقها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، قاد الرئيس وفدا يضم رئيسَي تشكيلتَي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى في زيارة إلى القاهرة وأديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ففي القاهرة، شارك الوفد في حلقة عمل عن موضوع ''الجوانب الإقليمية لبناء السلام''، استضافتها وزارة الخارجية المصرية ومركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، بدعم من مكتب دعم بناء السلام. وفي أديس أبابا، أجرى الوفد حوارا سياسيا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٠ - وأتاحت حلقة العمل التي نظمت في القاهرة فرصة لوفد اللجنة لإجراء حوار مع ممثلي الحكومات الأفريقية، بما في ذلك حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وممثلو الاتحاد الأفريقي، واللجان الاقتصادية ومعاهد البحوث الإقليمية، فضلا عن البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وممثلي البلدان الشريكة الرئيسية. وقد عُقدت حلقة

العمل هذه بهدف استقاء أفكار أولية للاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠١٥ بشأن موضوع الجوانب الإقليمية لبناء السلام. وفي هذا الصدد، ركزت حلقة العمل على دور الجهات الفاعلة الإقليمية في دعم العمليات السياسية ذات المصداقية، وكذلك في دعم بناء مؤسسات وطنية قادرة على البقاء في البلدان الأفريقية الخارجة من التراعات. وأكدت المناقشات أن اللجنة ينبغي لها أن تزيد من تعزيز انخراطها في المبادرات الإقليمية الرامية إلى تشجيع الحوار السياسي الشامل والمتواصل في تلك البلدان، وأن تزيد من الدعم الذي تقدمه لها. وتم التركيز بشكل خاص على ضرورة قيام اللجنة بدور أكبر في تحقيق الاتساق بين المبادرات الثنائية التي تقودها الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، مما يعزز أوجُه الارتباط بين النهجين الأمني والإنمائي في بناء السلام واستدامته. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار المشاركون إلى الفرصة التي يتيحها الاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠١٥ لاستكشاف التعديلات العملية التي من شأنها أن تعزز مساهمة هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في تحقيق أهداف السلام والتنمية على الصعيد الإقليمي، ولتقديم توصيات بشأن تلك التعديلات.

٣١ - وقامت مجموعة رؤساء التشكيلات بزيارة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وأجرت مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مباحثات بهدف وضع الأسس لتبادل وجهات النظر بين اللجنة والمجلس بطريقة أكثر انتظاما، وزيادة التكامل بين الجهود التي يبذلانها دعماً لتوطيد السلام، مع التركيز بالتحديد على بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. وأشار الجانبان إلى أنه من الضروري أن يكون بين اللجنة ومكاتب الاتصال القطرية التابعة للاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة في البلدان الثلاثة فهم موحد مشترك للفرص المتاحة أمام توطيد السلام والتحديات التي تعترضه في مختلف السياقات. وأثبتت المباحثات أيضا تطابق وجهات النظر بشأن ضرورة مراعاة البعد الإقليمي في جميع مراحل العمل في فترة ما بعد التراعات. وفي هذا الصدد، أكدت المباحثات التكامل القائم بين أدوار ومهام الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية في مرافقة عمليات الانتعاش السياسي والاجتماعي والاقتصادي المستدام في البلدان الأفريقية الخارجة من التراعات. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة التركيز أكثر على التعاون في مجال الإجراءات الوقائية وعلى بناء المؤسسات على المدى الطويل. وفي هذا السياق، أكد أعضاء المجلس ضرورة أن يحدد الاتحاد الأفريقي موقفا موحدا بشأن المجالات التي سيتم تناولها في الاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠١٥.

٣٢ - وتناول الحوار الذي أُجري بين ممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي سبل تعزيز التواصل وتعميق التعاون بهدف وضع سياسات تساعد على إيلاء مزيد من الاهتمام في البرامج لمعالجة مَواطن الضعف ومخاطر الانتكاس. وفي هذا الصدد، أشار مصرف التنمية الأفريقي إلى أنه يركز بشكل متزايد على بناء المؤسسات واستدامتها في تصميم تدخلاته في حالات ما بعد النزاع. ولاحظت اللجنة أن هناك حاجة إلى وضع برامج تدعم قدرة الحكومات على توليد الدخل المحلي والتفاوض بفعالية لإبرام عقود تساعد على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من استغلال الموارد الطبيعية. وأشار مصرف التنمية الأفريقي إلى المركز الأفريقي للموارد الطبيعية المُنشأ حديثا، والمكرس لتقديم الدعم وفقا لخصوصيات كل بلد على حدة، بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي.

هاء - وضع السياسات

٣٣ - إن الخبرات المختلفة والمتنوعة التي تملكها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تتيح للجنة فرصة استكشاف وسائل المضي في وضع سياسات تضمن تقديم الدعم المستمر والمناسب من حيث توقيته خلال المراحل الحرجة في تنمية البلدان بعد انتهاء النزاعات. ولقد كانت الدورةُ السنوية الأولى للجنة، وأعمال اللجنة التنظيمية في إطار التحضير لاستعراض عام ٢٠١٥، واستعراض المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة الذي يقوده الفريق العامل التابع للجنة المعني بالدروس المستفادة، كانت كلها مناسبات سلط خلالها الضوء على إمكانات اللجنة في هذا المجال.

الدورة السنوية الأولى (٢٣ حزيران/يونيه) المعقودة عن موضوع "الدعم المستدام لبناء السلام: الجوانب المحلية والدولية"

٣٤ - عقدت لجنة بناء السلام دورتها السنوية الأولى في ٢٣ حزيران/يونيه، وكان ذلك خطوة حاسمة في التطور المستمر لعمل اللجنة وتوجهها. فبالإضافة إلى العمل الذي تقوم به اللجنة بما ينسجم وخصوصيات كل بلد على حدة، اعتبر المشاركون أن هيكل عضويتها الفريد من نوعه، والقائم على قاعدة واسعة، ميزة ينبغي للجنة من خلالها أن تكون قادرة على النهوض بالسياسات العالمية التي تعنى بالبلدان الخارجة من النزاعات. وتأمل اللجنة أن تتيح من خلال دوراتها السنوية المتعاقبة منبرا دائما للتأمل في دور الأطر والسياسات الدولية والتزامات الدول الأعضاء في مساعدة البلدان على تفادي العودة إلى النزاعات.

٣٥ - وعُقدت الدورة السنوية الأولى عن موضوع ''الدعم المستدام لبناء السلام: الجوانب المحلية والدولية''. وبالتركيز على موضوع توليد الدخل المحلي ومكافحة التدفقات المالية غير

المشروعة من البلدان الخارجة من النزاعات، بحثت الدورة النظم الفعالة والمستدامة لتعبئة الموارد باعتبارها عناصر حاسمة في توطيد السلام. ويدل اختيار هذا الموضوع على تحول اللجنة نحو وسائل أكثر عملية لأداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في تعبئة الموارد، متجاوزة بذلك جمع التبرعات بالسبل التقليدية. وتناولت جلستا عمل موضوعيتان تفاعليتان ما يلي: (أ) تعبئة الموارد الدولية والمحلية وتوليد الدخل؛ (ب) الدروس المستفادة من تنمية القدرات الوطنية واستدامة الموارد في سياق المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة. وشارك في جلستي العمل عدد من الدول الأعضاء، التي مثل كثيرا منها مسؤولون من عواصمها، وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، وممثلو منظمات المجتمع المدني المتخصصة.

٣٦ - وسعى النقاش إلى توجيه انتباه الجهات الفاعلة الرئيسية إلى وجود ثغرات في الآليات الحكومية الدولية الرامية إلى ضمان تقديم الدعم المطرد والمحدد الأهداف في الوقت المناسب إلى البلدان الخارجة من النزاعات في مجال تعبئة الموارد المحلية. وفي نفس الوقت، أشار العديد من المشاركين إلى ضرورة إقامة أطر سياسية عالمية فعالة للمساعدة في كبح التدفقات المالية غير المشروعة من تلك الدول والتخفيف من تأثيرها، ودعم بناء القدرات في مجالي الضرائب وتوليد الدخل المحلي. ومن شأن الالتزام المستمر في هذا المجال أن يعزز قدرات البلدان الخارجة من النزاعات على القيام محليا بتوليد جزء أكبر من الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء هياكلها الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية، ومن ثم تعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها.

٣٧ - وتمكنت اللجنة بفضل النقاش التفاعلي الذي دار في جلسة العمل الأولى من تحديد أربعة مجالات للمضي في تطوير سياسات دعم البلدان الخارجة من النزاعات، وهي: (أ) تنمية القدرة على توليد الدخل المحلي، بما في ذلك القدرة على التفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية؛ (ب) الشفافية والمساءلة في الصناعات الاستخراجية والأنظمة الضريبية الواجبة التطبيق؛ (ج) مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال وضع أطر دولية تساعد على زيادة المساءلة المتبادلة والتعاون الدولي في مجال الأنظمة الضريبية، والتصدي للتهرب من أداء الضرائب وسوء التسعير التجاري؛ (د) التصدي للقوانين غير الملائمة المتعلقة بسرّية البيانات المصرفية، وهي مكونات بالغة الأهمية في بعض التدفقات المالية غير المشروعة.

٣٨ - وفي إطار متابعة الدورة السنوية، تعتزم اللجنة مواصلة العمل في مجالات السياسات الأربعة المحددة، واستكشاف السبل العملية للقيام بالدعوة باسم البلدان الخارجة من النزاعات

في المداولات التي تجري في المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة. ومن خلال هذه الأنشطة الدعوية، ستساعد اللجنة على تحديد السياسات اللازمة لتعزيز الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، بحثت اللجنة خلال الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي سبل التعاون على تفعيل توصيات الفريق الرفيع المستوى التابع المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

الأعمال التحضيرية الأولية لاستعراض عام ٢٠١٥

٣٩ - استهلت اللجنة التنظيمية، في الفترة الممتدة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر، الأعمال التحضيرية الأولية لاستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام. وكانت الجمعية العامة ومجلس الأمن قد دعَوَا في قراريهما ٦٥/٧ و ١٩٤٧ (٢٠١٠) على التوالي إلى إجراء استعراض شامل في عام ٢٠١٥. والغرض من الأعمال التحضيرية الأولية هو توسيع نطاق تبني الدول الأعضاء الرئيسية للاستعراض من خلال إجراء مشاورات مكثفة وبمشاركة الجميع بشأن أهداف الاستعراض ونطاقه ومنهجيته وأساليب إجرائه. وبالموازاة مع ذلك، استهل الأمين العام عملية أقرها لجنة السياسات، في شباط/فبراير، من أجل بلورة مساهمة جماعية من منظومة الأمم المتحدة في الاستعراض (انظر الوثيقة A/69/553-S/2014/763). وتمخضت هذه العملية عن توصيات بشأن دور اللجنة والتوجيه الاستراتيجي الذي تقدمه. وترمي العمليتان التحضيريتان إلى معالجة النقص الرئيسي الذي شاب استعراض عام ٢٠١٠، وهو عدم تبني الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لنتائجه وتوصياته. وعُقد أيضا معتكفٌ غير رسمي نظمته على مستوى السفراء مؤسسة داغ همرشولد بمشاركة نائب الأمين العام وبعض كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، ونوقشت فيه مسألة تحقيق تفاهم واسع النطاق حول طموحات الاستعراض والنتائج المرجوة منه. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس اللجنة نتائج الأعمال التحضيرية الأولية التي قامت بها اللجنة على رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن لكي ينظرا فيها.

٤٠ - وتجسد الأعمال التحضيرية الأولية اتفاق الدول الأعضاء على أن استعراض عام ٢٠١٥ ينبغي أن يضع التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من نزاعات في صميم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع. فالالتزام بمساعدة الدول على تجنب العودة إلى النزاع العنيف كان الدافع إلى إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في عام ٢٠٠٥. واتفقت الدول الأعضاء على أن الاستعراض ينبغي أن ينطلق من هذا الدافع الأول. واقترحت اللجنة أن يحلل الاستعراض التقدم المحرز

منذ عام ٢٠٠٥ والثغرات التي ما زالت تشوب تصدي المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتحديات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ولتحقيق ذلك، اتُّفق على ضرورة توسيع نطاق الاستعراض بحيث يفضي إلى توصيات من شأنها أن تساعد الكيانات الثلاثة على التكيف مع الواقع الراهن وتغير النهج المتبعة في منظومة الأمم المتحدة واحتياجات البلدان الخارجة من النزاعات.

٤١ - واتفقت الدول الأعضاء أيضا على أن التحليل الذي سيجرى في إطار الاستعراض ينبغي أن يتخذ شكل دراسات لحالات بلدان محددة يمكن الاستفادة منها في استخلاص دروس أعم وأشمل عن التقدم الذي تحرزه البلدان وعن أسباب انزلاقها مجددا إلى دائرة النزاع. واتُّفق أيضا على أن تلك الدراسات ينبغي أن يصحبها استعراض أشمل للسياسات والمؤسسات بهدف تقييم التطور الذي طرأ منذ عام ٢٠٠٥ على استجابة المؤسسات الإقليمية والدولية والأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وطبيعة مساهمة هيكل بناء السلام في تلك الاستجابة والأثر الذي أحدثته هذه المساهمة، متى كان لهيكل بناء السلام دور في ذلك العمل، وآثار الدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة إزاء الهيئتين المنشئتين لها، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن، في دعم أهداف بناء السلام بوجه أعم في البلدان المعنية. ومن ثم، تمخضت الأعمال التحضيرية للجنة عن اقتراح اختصاصات مرجعية للاستعراض من شأنها أن تساعد في توجيه دراسات الحالات وتحديد الثغرات والعيوب الهيكلية والنظمية التي تتطلب توصيات وتعديلات عملية قابلة للتنفيذ. وتمخضت هذه الأعمال أيضا عن الاتفاق على أساليب إجراء الاستعراض. وستتقيد تلك الأساليب بالطابع الحكومي الدولي للاستعراض، وتكفل في الوقت ذاته استرشاد العملية بتوصيات يقدمها فريق خبراء استشاري ويعرضها على الجمعية العامة ومجلس الأمن لاتخاذ قرار نهائي بشأنها.

٤٢ - وأكدت الأعمال التحضيرية الأولية أن الدول الأعضاء ما زالت ملتزمة بأن تسهم نتائج الاستعراض في مساعدة البلدان الخارجة من النزاعات على عدم الانزلاق مجددا إلى دائرة النزاع. فتجدد النزاع في الآونة الأخيرة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان يسلط الضوء على الثغرات التي ما زالت تعتري الدعم الدولي والأممي والإقليمي المقدم لتوطيد السلام. ولذلك فإن من الطموحات الرئيسية التي يصبو إليها استعراض عام ٢٠١٥ التوصل إلى أفكار تساعد على تعزيز أداء اللجنة وتأثيرها باستغلال إمكاناتها إلى أقصى حد وتحسين عملها بوصفها أداة ذات فائدة استراتيجية للجهات التي تعمل في أرض الميدان، وعلى تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به لفائدة الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويمكن للاستعراض أن يسلط الضوء على الثغرات الرئيسية القائمة في الدعم السياسي

والإنمائي والأمني المقدم حاليا إلى البلدان الخارجة من النزاعات بما يعود بالنفع على صانعي السياسات والجهات الفاعلة التنفيذية. وبتناول الممارسات الحالية، يمكن للاستعراض أن يسلط الضوء على تكامل الجوانب الأمنية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية لتوطيد السلام والأطر السياساتية بوجه أعم، وعلى الصلات العملية القائمة بينها.

٤٣ - وما التأييد الذي أبدته الدول الأعضاء لتوسيع نطاق الاستعراض الذي سيُجرى في عام ٢٠١٥ إلا دليل على إقرارها بضرورة تحقيق التآزر بين العنصرين السياسي والتنفيذي في هيكل أممي وعالمي لبناء السلام. ولذلك اتفقت اللجنة على أن التحليل الذي يستند إليه استعراض عام ٢٠١٥ ينبغي إجراؤه أيضا بالتزامن والتآزر مع الاستعراض المقبل الذي سيجريه الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تعزيز المهمة الاستشارية المنوطة باللجنة لدى مجلس الأمن

٤٤ - واصلت اللجنة تقصي السبل الكفيلة بتعزيز المهمة الاستشارية المنوطة بها لدى مجلس الأمن وبتحسين تفاعلها مع المجلس. فقد اتبعت اللجنة مسارين في علاقاتها مع المجلس: (أ) العناية بمجال التركيز المواضيعي المتمثل في المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يتولى التنسيق فيه الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة الذي تترأسه اليابان؛ (ب) عقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء تنسقها رواندا. وبحثت عملية التقييم نطاق المهمة الاستشارية المنوطة باللجنة لدى مجلس الأمن وأساليب تفاعل اللجنة والمجلس عندما تكون بلدان ما مدرجة في جدولي أعمالهما. وبالإضافة إلى ذلك، تناول الحوار التفاعلي غير الرسمي الثالث بين أعضاء المجلس وفريق رؤساء التشكيلات التابع للجنة موضوعَ ''تكرار الانتكاس إلى حالة النزاع'' في السنوات الأخيرة.

مجال التركيز المواضيعي: ''المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة''

٤٥ - تمثل المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة أحد المجالات الرئيسية التي بوسع اللجنة أن تقدم فيها مساهمة قيمة بإسدائها المشورة لمجلس الأمن[٢]. فقد اضطلعت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدورها الاستشاري في هذا المجال للمساعدة في الخفض التدريجي لقوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والشروع في خفض قوام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تدريجيا، ومواصلة خفض بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وعلى إثر المناقشات الأولية التي أجراها في عام ٢٠١٢ الفريق العامل المعني بالدروس

(٢) الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

المستفادة، قررت اللجنة أن تركز في عام ٢٠١٤ على ''المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام''[٣].

٤٦ - ويعكس خفض البعثات الصادر بها تكليف من مجلس الأمن وسحبها في حالات ما بعد انتهاء النزاع تحول البلد المعني من حالة النزاع إلى مسار السلام والتنمية المستدامين. وإذا كان تراجع الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لبلد ما في مرحلة ما بعد النزاع يمكن اعتباره دليلا على حدوث تطورات إيجابية في ذلك البلد، فإن عملية تطوير قدرات وموارد وطنية مستدامة إنما هي عملية طويلة الأمد تتطلب التزاما واضحا من أصحاب المصلحة الوطنيين وقيادة وطنية قوية ودعما مستمرا من المجتمع الدولي. ولقد تمكنت اللجنة، بعد المناقشات التحاورية التي جرت على هامش دورتها السنوية وسلسلة المشاورات التي دارت تحت رعاية الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، من تحديد تحديين رئيسيين يرتبطان بالفترات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، هما: (أ) الحفاظ على الدعم المقدم لأغراض التمويل وسد نقص القدرات التقنية؛ (ب) المحافظة على الدعم المقدم للعمليات السياسية الشاملة للجميع. ولقد تأكد من خلال تجربة اللجنة في مواكبة عملية خفض مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وسحبه، الأهمية التي يتسم بها استمرار الاهتمام الدولي بالبلدان التي تمر بفترات انتقالية والعمل معها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة. وأظهرت تلك التجربة أيضا أن اللجنة يمكن أن تؤدي دورا مفيدا في توعية الشركاء الرئيسيين في نيويورك وإشراكهم في التصدي للتحديات التي تضعها المرحلة الانتقالية أمام الحكومة والمجتمع، بل وأمام عمل الأمم المتحدة نفسه.

٤٧ - وأشارت المناقشات التي جرت في الدورة السنوية وفي اجتماعات الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة إلى نقص التمويل الدولي المقدم في الفترات التي تلي النزاعات مباشرة، وكذلك إلى انخفاض مستويات التمويل إثر خفض قوام بعثات الأمم المتحدة، على الرغم من استمرار الحاجة إلى الاستثمار في بناء المؤسسات التي لا غنى للدولة عنها. واعتبرت تلك المناقشات أن ''انحسار التمويل'' بسبب إنهاء أنشطة البعثة ورحيل موظفيها يشكل تحديا آخر يتعين على البلدان التي تمر بمراحل انتقالية أن تتصدى له. ولذلك أشارت اللجنة إلى أنه من الضروري زيادة الدعم المقدم لبناء المؤسسات التي لا غنى للدولة عنها من أجل تهيئة بيئة مواتية في أثناء خفض البعثات الصادر بها تكليف وبعده. ومن ذلك تقديم الدعم

(٣) انظر تقرير الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة المتاح على الموقع الشبكي للجنة بناء السلام. يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: http://un.org/en/peacebuilding/wgll/141212%20WGLL%20Final%20Report.pdf.

لتطوير القدرات الوطنية اللازمة لإدرار موارد محلية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ولإقامة البنى الأساسية القانونية والاقتصادية اللازمة لنمو القطاع الخاص.

٤٨ - وإلى جانب التحدي المتمثل في سد النقص في التمويل والقدرات المرتبط بخفض بعثات الأمم المتحدة، أشارت اللجنة إلى ضرورة سد النقص المحتمل في حجم ونطاق الدعم المقدم للحوار بشأن القضايا السياسية المعلقة. فإن ثمة عمليات بالغة الأهمية، مثل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، يجب أن تستمر بلا توقف. وبينما يجري تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات السياسية للأفرقة القطرية من خلال تحسين التنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا بد من بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق تلك التدابير وتحقيق النتائج المتوخاة منها، ولجعلها أكثر تركيزا على الأولويات الوطنية.

٤٩ - وناقشت اللجنة السبل الكفيلة بجعلها تؤدي دورا عمليا أكثر، كجزء من وظيفتها الاستشارية، في المساعدة على انتقال وجود الأمم المتحدة انتقالا سلسا ومتسقا من بعثات كبيرة الحجم إلى وجود يركز على التنمية. ولاحظت اللجنة أن عضويتها الواسعة النطاق يمكن أن تساعد في الحفاظ على الدعم السياسي والمالي والتقني الذي يقدمه المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، في أعقاب خفض أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة وتراجع اهتمام مجلس الأمن. ومن شأن تنشيط التفاعل والتعاون مع المجلس أن يسهم في تعاون اللجنة تعاونا مثمرا مع البلدان التي تمر بمراحل انتقالية.

مجال التركيز المواضيعي: ”تكرار الانتكاس إلى حالة النزاع“

٥٠ - عُقد في ١٥ تموز/يوليه الحوار التفاعلي غير الرسمي الثالث بين أعضاء مجلس الأمن ومجموعة رؤساء التشكيلات التابعة للجنة. واختارت رئاسة المجلس مع رئيس اللجنة موضوع ”تكرار الانتكاس إلى حالة النزاع“ ليكون محور التركيز المواضيعي في الحوار الجاري هذا العام. وانصب تركيز المتحاورين على النقاط الآتية: (أ) العوامل التي تسهم في إدامة السلام وتلك التي تسهم في الانتكاس؛ (ب) أخطر الثغرات العامة التي تنتقص من كفاءة منظومة الأمم المتحدة والنظام الدولي في الاستجابة لحالات ما بعد النزاع والتعامل معها. وناقش المتحاورون أيضا المساهمة التي يمكن أن يقدمها استعراض عام ٢٠١٥ في تحديد هذه الثغرات العامة ومعالجتها.

٥١ - وذكرت اللجنة أن جهودها ينبغي أن تتضمن دعم الولايات والبرامج المرتبطة بها التي تهدف لإعادة بناء المؤسسات الوطنية الحيوية والمضي قدما بعمليات المصالحة الوطنية.

وأكدت اللجنة كذلك أهمية تركيز الاهتمام على العمليات السياسية الشاملة للجميع التي من شأنها أن تعزز الشعور بالملكية الوطنية، وأكدت أيضا ضرورة أن تدعم المشاركةُ الدولية الجهودَ الرامية إلى إعادة اللحمة إلى نسيج المجتمع وإلى صياغة عقد اجتماعي جديد. وشدّد عدة مشاركين على الحاجة إلى زيادة الدعم الموجه إلى بناء المؤسسات وضرورة إيجاد حل لمشكلة نقص وتجزؤ المساعدة المالية والتقنية في هذا المجال وعدم استمرارها. وأكدت اللجنة كذلك أن معظم النزاعات تخضع لتأثير التفاعلات الإقليمية وتمتد خيوطها بكثافة إلى ما وراء الحدود الجغرافية. وبناء على ذلك يتبين أنه لا بد من إيجاد سبل عملية يمكن من خلالها إشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات السياسية الدولية وما يرتبط بها من استراتيجيات لفائدة البلدان الخارجة من النزاعات لكي يتسنى تقليص أثر التفاعلات الإقليمية التي من شأنها زعزعة الاستقرار.

٥٢ - وفيما يتعلق بالثغرات العامة التي تقوض فعالية الاستجابة والمشاركة، أشار المتحاورون إلى وجود تحديات مرتبطة بالجوانب العملية للعلاقة بين الأمن والتنمية. وأكد المتحاورون أيضا أن الجهود الرامية إلى تعزيز اتساق المجتمع الدولي في التعامل مع حالات ما بعد النزاع تواجه عراقيل ناجمة عن تشتت وانعزال الاستجابات التي تضطلع بها الجهات الأمنية والإنمائية الفاعلة وعدم إدامة الاهتمام بهذه الحالات وغياب آليات المساءلة المتبادلة. وشددت اللجنة على أن توقيت المشاركة وترتيب أولوياتها لا يزال يمثل مشكلة رئيسية، إذ أن الولايات والبرامج الداعمة لتنفيذها لا تستهدف بالضرورة العوامل المسببة للنزاعات أو عوامل الخطر ولا تتناسب أحيانا مع السياق القطري الذي تُنفذ فيه.

التقييم الدوري لنطاق الدور الاستشاري الذي تمارسه اللجنة وطرائق التفاعل

٥٣ - استمر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراء مناقشات التقييم الدوري على مستوى الخبراء التي بدأتها اللجنة التنظيمية في عام ٢٠١٣ بتنسيق من رواندا. وقد جمعت المناقشات المعقودة في إطار التقييم ممثلي رئاسة المجلس والقائمين على الصياغة وأعضاء الهيئتين ورؤساء التشكيلات القطرية وممثلي البلدان المدرجة في جدول الأعمال. وأكدت المناقشات أن المشورة التي تقدمها اللجنة إلى مجلس الأمن ينبغي أن تظل مرنة وواقعية وأن تتلاءم مع سياق البلد المعني.

٥٤ - وفي الوقت نفسه، دعا بعض المشاركين في تلك المناقشات إلى أن يقوم الدور الاستشاري المنوط باللجنة على نهج استراتيجي يساعد على إيضاح كيفية الاستفادة من التنوع الذي يتميز به هيكل العضوية ومن المرونة في التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين في تعضيد وتعزيز الاستراتيجية السياسية التي يتبعها كلٌّ من مجلس الأمن والأمم

المتحدة في كل سياق على حدة. فاللجنة، إذا اتبعت نهجا أكثر دينامية يتسم بقدر أكبر من التوجه الاستراتيجي في ممارستها دورها الذي تعقد من خلاله الاجتماعات بين مختلف الأطراف مثلا، يُمكن أن تساهم في تحسين الاتساق على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما تتبناه تلك الأطراف من مواقف في حالات ما بعد النزاع وفيما تضطلع به من أعمال في هذه الحالات.

٥٥ - وأبرزت المناقشات المعقودة في إطار التقييم أن طريقة التفاعل بين المجلس واللجنة ينبغي أن تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: (أ) المرونة والطابع غير الرسمي؛ (ب) إشراك السفراء والخبراء القطريين في أعمال المجلس؛ (ج) متابعة اللجنة لنتائج مداولات المجلس متابعة نشطة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن بعض مَن تولوا رئاسة المجلس لعب دوراً حاسماً في تهيئة محفل غير رسمي يتيح لرؤساء التشكيلات القطرية وممثلي البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس مناقشة التوقعات والأهداف المنتظرة من العمل الذي ستضطلع به اللجنة قبل أن يبدأ المجلس نظره في الحالة ذات الصلة. وأقرت اللجنة بأن القائمين على الصياغة في المجلس يمكنهم أن يمارسوا دوراً لا يقل أهمية عما سبق. وفي الحالات التي جرى فيها تفاعل غير رسمي، أدى ذلك إلى تقديم إحاطات رسمية إلى المجلس وإلى موافاته بتقارير عن الزيارات الميدانية التي اضطلع بها رؤساء التشكيلات، وكان محتوى هذه الإحاطات والتقارير أفضل توجيهاً وأكثر تلبيةً لاحتياجات المجلس. ولاحظ أعضاء المجلس بشكل خاص أن أنشطة التفاعل التي تقوم بها اللجنة تزداد أهميتها وفائدتها عندما يُتِّم رؤساء التشكيلات زياراتهم الميدانية إلى البلدان المعنية ويوافون المجلس بتقاريرهم عنها في توقيت يتسق مع التوقيت الذي يحدده المجلس للنظر في الحالات السائدة في تلك البلدان. وفي هذا الصدد، ذكر أعضاء المجلس أن الفائدة ستكون أعظم عند الجمع بين الرسائل المكتوبة وسبل التفاعل غير الرسمية. وفي الوقت نفسه، ارتأى بعض رؤساء التشكيلات أن طرائق الحوار التفاعلي غير الرسمي المتعلقة بالمناقشات الخاصة ببلد بعينه ينبغي أن تُدرس قبل شروع المجلس في اتخاذ إجراء بشأنها، بما في ذلك أثناء النظر في تنقيح الولايات.

واو - أساليب العمل

٥٦ - حددت اللجنة معالم عملها المستقبلي في سيراليون في ضوء توصيات البعثة التي أُوفدت إلى سيراليون بقيادتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لتقييم احتياجات بناء السلام، والتي تعتبر البعثة الأولى من نوعها. وقد انبثقت هذه التوصيات من المشاورات الواسعة التي أجراها رئيس التشكيلة مع الحكومة ومع منظمة الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين بشأن نطاق وشكل عمل اللجنة في سيراليون أثناء الخفض التدريجي لقوام مكتب الأمم المتحدة

المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعد سحبه. وأجُريت تلك المشاورات خلال زيارة رئيس التشكيلة لفريتاون في شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي سياق مناقشات لاحقة مع أعضاء التشكيلة ومجلس الأمن وكبار مسؤولي الحكومة والمجتمع المدني. وسعى رئيس التشكيلة أثناء الزيارة إلى التوصل لاتفاق رسمي مع السلطات الوطنية ومع باقي الأطراف المعنية بشأن مستقبل عمل اللجنة. وفي ضوء التحول الذي طرأ على وجود الأمم المتحدة في سيراليون وعمل مجلس الأمن في البلد، شرعت اللجنة في تطبيق نهج أكثر مرونة تهدف من ورائه إلى مراعاة احتياجات وشواغل سيراليون. واللجنة، إذ تتجه إلى إضفاء المرونة على طريقة عملها في سيراليون، ستظل تسترشد بأولويات بناء السلام التي حدّدها برنامج سيراليون لتحقيق الرخاء. واقترُح تشكيل فريق استشاري أصغر حجما يجتمع حسب الاقتضاء ويظل باب العضوية فيه مفتوحا لكي يجمع بين الجهات المعنية المشاركة بشكل مباشر في دعم سيراليون والملتزمة بمواصلة هذا الدعم. وكان من المتوخى، إضافة إلى ذلك، إجراء عملية تقييم بسيطة في الربع الأول من عام ٢٠١٥ لتحديد التوقيت الملائم لرفع اسم سيراليون من جدول أعمال اللجنة. لكن تفشي وباء الإيبولا يقتضي تعديل هذه العملية وتكييفها لتلائم الاحتياجات والتحديات المستجدة في هذا البلد. وهذه المرونة التي تنتهجها اللجنة ستمكّنها من مواصلة الاستجابة لاحتياجات البلد على نحو ما تحدده حكومته.

٥٧ - ونتيجةً لتفشي وباء الإيبولا، زادت الحاجة إلى التحلّي بالمرونة واتباع طرائق عمل مبتكرة. وفي تضافرِ الجهود بين التشكيلات القطرية لسيراليون وغينيا وليبريا ومشاركةِ مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها والبنك الدولي بفعالية وانتظام البرهانُ على قدرة اللجنة على أن تصبح منبرا للتحاور بين الجهات المعنية. ويضاف إلى ذلك أن تعاون التشكيلات القطرية مع اللجنة التنظيمية يوضح الفوائد المنبثقة عن تعزيز الاتساق والتجانس بين مختلف عناصر اللجنة. وقد تجلّى التعاون الوثيق بين مختلف عناصر اللجنة في طلبها الرسمي الذي وجهه رئيسها إلى الأمين العام في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر باسم التشكيلات الثلاث، من أجل إجراء تقييم لأثر الوباء على مؤسسات الدولة وعلى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. وقد أصدرت اللجنة عدة بيانات عن الأضرار التي يُحتمل أن يسببها الوباء لمؤسسات الدولة والاستقرار السياسي، وذلك في أعقاب مناقشات عُقدت في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. واسترشد كلٌّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذه البيانات فيما اتخذه من إجراءات بعد ذلك.

٥٨ - وكما ينص الإطار المرجعي المقترح لاستعراض عام ٢٠١٥، ينبغي للتحليل الذي سيقوم عليه الاستعراض أن يستكشف سبل تحسين أساليب عمل اللجنة وصنع القرار بها،

لإتاحة الفرصة لتوسيع دائرة مشاركة الأعضاء وتيسير الاستماع إلى آراء مختلف الجهات الفاعلة في ميدان بناء السلام. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما برسالة الأمين العام عن إسهامات منظومة الأمم المتحدة ككل في الاستعراض (A/69/553-S/2014/763)، التي أُفرد أحد فروعها لمناقشة الحاجة إلى إيجاد طرائق أكثر مرونة وديناميةٍ لانخراط اللجنة. وتدرك اللجنة أنه، مع ما تبذله من جهود لتبسيط وترشيد العديد من الجوانب المتعلقة بأساليب عملها، لا يزال هناك مجال لمزيد من جهود التحسين تحقيقاً للهدف الأعم ألا وهو تمكينها من استغلال كل إمكاناتها.

زاي – المسائل المستجدة الشاملة لعدة قطاعات

التصدي لتفشي وباء الإيبولا

٥٩ – ألحق تفشي وباءُ الإيبولا ضرراً شديداً بثلاثة من البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وكان الوباء قد ظهر في غينيا في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قبل أن ينتقلَ إلى ليبريا المجاورة لها في آذار/مارس ٢٠١٤ ثم إلى سيراليون في أيار/مايو ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، حولت اللجنة محور تركيزها إلى بذل الجهود في نيويورك للتوعية بأن الأزمة يمكن على المدى الأطول أن تؤثر سلباً على السلام والاستقرار في هذه البلدان وعلى تماسكها الاجتماعي وسلامتها الاقتصادية. وفي ثلاثة اجتماعات عقدتها اللجنة في آب/ أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر وفي بيانين اثنين صدرا عنها، حذرت اللجنة من فرض عزلة على هذه البلدان لأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة. وأبرزت اللجنة أيضا أهمية استمرار الدعم الدولي للتصدي للأزمة. وكان لرد فعل اللجنة إزاء الأزمة أثره في زيادة اهتمام صندوق بناء السلام بها وإعادة ترتيب أولوياته. وقد أبدى الصندوق مرونةً تتيح له إعادة توجيه الدعم للبرامج النشطة وفقا للمستجدات الطارئة في مجالات منها إصلاح القطاع الأمني، والمصالحة، وتعزيز الاتصالات، ونظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وإدارتها على مستوى المجتمعات المحلية.

٦٠ – ولما رأت اللجنة أن جهود التصدي لحالة الطوارئ في المجال الطبي ومجال الصحة العامة قد نالت اهتماما واسعا وعُنيت بها آليات تنسيق قوية، انبرت هي بدلا من ذلك إلى التركيز على احتمال أن يقوض الوباء المكاسب التي أُحرزت في مسار توطيد السلام. وأبرزت المناقشات التي أجرتها اللجنة الأوجه التي كشف بها تفشي وباء الإيبولا استمرارَ هشاشة الدولة وضعف هياكل الحكم على الرغم من الاستثمارات الهامة التي رُصدت لبناء المؤسسات في غينيا وليبريا وسيراليون على مدى العقد الماضي. وأضرّ تفشي الوباء أيضا

بالكثير من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مما أدى إلى حدوث انتكاسات حادة في التجارة الدولية، والنمو الاقتصادي المتوقع، والأوضاع المالية في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا.

٦١ - وبناء على تلك المناقشات الأولية، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقييم أثر الوباء على الوئام الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والأمن، والإدارة المحلية، والحوكمة، والمؤسسات السياسية، بالاستناد إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي لهذا التقييم أن يساعد على الإسراع بتقديم المساعدة الدولية المتوخى منها تعزيزُ الانتعاش الاقتصادي والمؤسسي، وعلى توجيه هذه المساعدة بفعالية أكبر.

٦٢ - وستواصل اللجنة توفير منبر في نيويورك حيث يمكن لأكثر البلدان تضررا من تفشي وباء الإيبولا أن توضح الثغرات الحرجة والاحتياجات الطويلة الأجل. وفيما يتعلق بمهمة اللجنة في مجالات الدعوة والمواكبة والإبقاء على الاهتمام، ستستخدم اللجنة منبرها لإجراء المناقشات وتبادل المعلومات وإذكاء الوعي في صفوف مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة تشمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

مشاركة المرأة في بناء السلام

٦٣ - واصلت اللجنة التركيز بشدة على أهمية مشاركة المرأة في بناء السلام، وأهمية تمكينها من أجل بناء السلام. ويجسّد هذ العمل استمرارا لتركيز اللجنة على الموضوع في عام ٢٠١٣، وإعلانها المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام (انظر الوثيقة PBC/7/OC/3). وقد سعت اللجنة دائما إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها المتعلقة بالسياسات والدعوة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٤ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة مناسبة خاصة كُرّست لموضوع ”النساء: بانيات السلام كل يوم“. وكان الهدف المتوخى من هذه المناسبة الخاصة هو إلقاء الضوء على مبادرات بناء السلام التي تقودها المرأة على الصعيد المحلي في سياقات متنوعة. ففي حين يُولى اهتمام كبير لمفاوضات السلام الرفيعة المستوى، تلقى المبادرات المحلية لبناء السلام بوجه عام تقديرا ودعما أقل بكثير. وأدلت ليماه غبُوِي، الليبرية الحائزة على جائزة نوبل للسلام، بكلمة في الجلسة التي اجتمعت فيها الدول الأعضاء وناشطات مدافعات عن قضايا السلام من كولومبيا وكينيا وليبريا، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة. وأقر المشاركون في المناقشات بتنوع وأهمية الجهود التي تقودها النساء من أجل بناء السلام

والحفاظ عليه أثناء التراعات العنيفة وبعدها. وأشار المشاركون أيضا إلى ضرورة إعطاء الأولوية لتمكين المرأة في البرامج والاستراتيجيات المتعلقة ببناء السلام. ومن نفس المنطلق، عقد رئيس تشكيلة ليبريا مناقشة خاصة، على هامش الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، تناولت دور المرأة في تعزيز الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية باعتبارها جزءا أساسيا في تعزيز التنمية الشاملة للجميع والسلام الدائم ككل.

٦٥ - وتحتل اللجنة، من خلال عملها القطري، موقعا فريدا يؤهلها لأن تتواصل بصورة استباقية مع الجهات الوطنية المعنية بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام وأن تُشجع اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني، ولا سيما ما يُبذل في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن الاستعراض العالمي الرفيع المستوى المقرر إجراؤه لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والذي يتزامن مع استعراض عام ٢٠١٥، يشكل فرصة لتقييم أوجه النجاح المحرز والتحديات المطروحة في مجال تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام بعد انتهاء التراع.

ثالثا - الاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي

٦٦ - تتزامن الفترة التي يشملها تقرير اللجنة المقبل مع الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام الذي يُجرى بإشراف من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ستُواصل اللجنة توخي عدد من مسارات العمل الهامة التي من شأنها أن تزيد من تعزيز عملها المتنوع بتنوع البلدان والسياسات التي تُعنى بها.

متابعة الدورة السنوية الأولى والإعداد للدورة السنوية الثانية (حزيران/يونيه ٢٠١٥)

٦٧ - من الطبيعي أن تتواصل متابعة الدورة السنوية الأولى فتمتد إلى عام ٢٠١٥. وستسترشد اللجنة بعملية المتابعة في الإعداد للدورة السنوية الثانية، بما يشمل اختيار موضوع للدورة من شأنه أن يساعد على الاستفاضة في بحث المجالات السياساتية التي اعتُبر أنها تتطلب المزيد من البحث.

التدابير المزمع اتخاذها

- ستُعيّن اللجنة التنظيمية منسقا لعقد مناقشات غير رسمية بين الأعضاء المهتمين، وشركاء الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمصارف الإنمائية

- تتناول المناقشات غير الرسمية استقصاء ما يلي: (أ) المجالات السياساتية التي يُعتبر أنها تحتاج إلى الاستفاضة في بحثها في الدورة السنوية الثانية في سياق إدرار المداخيل على الصعيد المحلي في البلدان الخارجة من النزاعات ومكافحة التدفق غير المشروع للأموال إلى خارج هذه البلدان؛ (ب) التدابير العامة المتعلقة بالدعوة مع المنتديات الحكومية الدولية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبدعم منهما

مراعاة وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية

٦٨ - ستواصل اللجنة التركيز بوجه خاص على إشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية والتعاون معها في الأنشطة المتعلقة بالسياسات والأنشطة القطرية.

التدابير المزمع اتخاذها

- ستتشاور اللجنة التنظيمية مع التجمع الأفريقي في إطار متابعة الزيارة التي أجراها رئيس اللجنة ورؤساء تشكيلات بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو إلى مقر الاتحاد الأفريقي (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر). والغرض من المتابعة هو ضمان تفعيل ما اتُّفق عليه في مختلف المجالات السياساتية وأنشطة التعاون القطرية

- ستتابع اللجنة التنظيمية أيضا ما تمخضت عنه حلقة العمل المعقودة في القاهرة بشأن الجوانب الإقليمية لبناء السلام من أفكار ذات صلة بالموضوع تتناول تحديد الثغرات والتحديات والفرص، وعلى الأخص فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إقامة الشراكات وإرساء الاتساق، بدرجة أكبر من الفعالية، بين الأطراف الإقليمية الأفريقية والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

- ستُواصل التشكيلات القطرية إشراك أعضائها من أفريقيا، بما في ذلك من خلال التجمع الأفريقي، لدعم أولويات وأهداف بناء السلام المتفق عليها بخصوص كل بلد من البلدان المدرجة في جدول الأعمال، مع التركيز بصفة خاصة على بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو.

تركيز الاهتمام وإبقاؤه منصبا على الآثار الطويلة الأجل لتفشي فيروس إيبولا

٦٩ - ستتابع لجنة بناء السلام التقييم المتوقع أن تجريه الأمم المتحدة لما قد يخلفه تفشي وباء الإيبولا من أثر في مجالات الأمن والحكم المحلي والمؤسسات السياسية والوئام الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، مراعية في ذلك نهجا إقليميا شاملا وطويل المدى.

التدابير المزمع اتخاذها

- ستستقصي تشكيلات غينيا وليبريا وسيراليون قنوات الدعوة التي يمكن من خلالها مواصلة العمل على نتائج التقييم، بطرق منها إقامة الشراكات مع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة
- ستُطلِع التشكيلاتُ الثلاث أعضاءَ اللجنة التنظيمية بشكل دوري على نتائج ما تبذله من جهود مشتركة في الدعوة والمواكبة، وستستقصي مدى الحاجة إلى توجيه لجنة بناء السلام لرسائل جماعية، بما في ذلك بإصدار بيانات سياسية، حسب الاقتضاء

الرفع من مستوى أداء اللجنة لمهمتها الاستشارية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن وتحسين تفاعلها معهما

٧٠ - ستواصل لجنة بناء السلام بحث السبل العملية لممارسة مهمتها الاستشارية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

التدابير المزمع اتخاذها

- ستستند اللجنة التنظيمية إلى النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٤ لمهمتها الاستشارية لدى مجلس الأمن وطريقة تفاعلها معه. ولهذا الغرض، ستُعين اللجنة التنظيمية أحد أعضاء لجنة بناء السلام بمجلس الأمن ليخلف رواندا في تنسيق عملية التقييم الدورية هذه
- سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة مجلس الأمن في التحضير لعقد الجلسة التحاورية غير الرسمية الرابعة التي يمكن أن تعقد بالاقتران مع تقديم الإحاطة السنوية المقبلة عن هذا التقرير إلى المجلس
- سيواصل رؤساء التشكيلات القطرية المعنية العمل على كفالة أن تتزامن الإحاطات الرسمية الدورية التي يقدمونها إلى مجلس الأمن بشأن البلدان المعنية مع توقيت الزيارات الميدانية التي يجرونها، وأن تركز على المجالات المحددة التي ينبغي توجيه انتباه المجلس إليها

وضع استراتيجية لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في العمل القطري

٧١ - ستضع اللجنة نهجا عمليا تعمل به في تناولها لموضوع حالة مشاركة المرأة في بناء السلام في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

التدابير المزمع اتخاذها

- ستفتح اللجنة التنظيمية مناقشة تتناول العناصر التي يمكن إدراجها في استراتيجية من شأنها أن تساعد على إدماج المنظور الجنساني في عملها القطري في إطار أدائها لمهامها الأساسية الثلاث

تحسين بعض الجوانب من أساليب العمل

٧٢ - ستواصل اللجنة بحث التحسينات التي من شأن إدخالها على نواح غير محسومة من أساليب عملها أن يزيد من وضوح أهدافها ومن ثبات جدولها الزمني وأنشطتها.

التدابير المزمع اتخاذها

- اعتبارا من منتصف شباط/فبراير ٢٠١٥، تعرض اللجنة التنظيمية جدولا زمنيا إرشاديا فصليا، وخطا زمنيا، ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في جدول الأعمال المستقبلي هذا
- بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٥، تعرض التشكيلات القطرية الخطوط العريضة الأساسية لأهدافها وللأنشطة التي تزمع تنفيذها خلال السنة؛ وتُحدّث هذه الخطوط العريضة كل ثلاثة أشهر
- بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٥، يعرض الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة الموضوع الذي يقترحه مجالا للتركيز وبرنامج عمله للسنة.